المطوع: افتتح الجزء الثالث من تقاطعات طريق جمال عبدالناصر

6

لا وجود لأزمة وأنا على ثقة بعودة الأجواء الإيجابية

الغانم: بحث آخر تطورات وتبعات ما يثار حول مسألة «خور عبدالله» في جلسة سرية

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان اي استجواب يجب ألا يأخذ اكبر من حجمه الطبيعي وان التصويت على اي استجواب خاضع لتقدير النائب وفي بعض الاحيان يكون تصويتا سياسيا لا علاقة له بمضمون الاستجواب. جاء ذلك في تصريح صحفي للغانم تعليقا على التطورات السياسية الاخيرة التي أعقبت استجواب وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح.

وشدد الغانم في تصريحه على نقطتين مبدئيتين فيما يتعلق بتلك القضية هما ضرورة ألا يأخذ اي استجواب اكبر من حجمه الطبيعي وأن يوضع في اطاره وسياقه الصحيحين. وقال الغانم «اجد لزاما كرئيس للمجلس ازاء ما يتردد مؤخرا عن وجود أزمة سياسية كبيرة ان ادعو الجميع الى عدم الالتفات الى الاشاعات والأقاويل كما أدعو الاطراف المختلفة الى التهدئة وتحمل مسؤولية المرحلة الدقيقة التي نمر بها على المستويين الوطني والاقليمي».

وقال الغانم «أؤكد ان الغالبية الساحقة من نواب المجلس تريد التهدئة والسير قدما نحو الانجاز «مستدركا» نعم، هناك اطراف لا تريد الانجاز والعمل بهدوء وتوافق، وهم قلة ومكشوفون ومعروفون». وأكد الغانم بهذا الصدد «لا أرى أي أزمة حقيقية وانا على ثقة تامة بأن الاجواء الايجابية ومناخ التعاون والاتساق سيعود كما كان قبل الاستجواب». وعلى صعيد آخر أعلن الغانم انه سيدعو الحكومة الى اطلاع المجلس على آخر تطورات وتبعات ما يثار حول مسألة (خور عبدالله) في جلسة سرية.

الرئيس مرزوق الغانم

أكد أن خور عبدالله كويتي ودعا الحكومة لرفع درجة الاستعداد الأمنية بعد تظاهرات العراقيين

عسكر: شبه اتفاق على منح الأشخاص الحق في اللجوء إلى القضاء في حالة سحب الجنسية أو إسقاطها

اكد رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي ان اللجنة ناقشت في اجتماعها أمس مقترحات تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة، واقتراحات بشأن تعديل قانون الجنسية الكويتية بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح. وقال عسكر في تصريحات للصحافيين: هناك شبه اتفاق على منح الاشخاص الحق في اللجوء الى القضاء في حالة سحب الجنسية أو إسقاطها وأن تتم مخاطبة مزدوج الجنسية لتعديل وضعه قبل اتخاذ اي اجراء.

واضاف عسكر أن اللجنة استمعت إلى رأي وزارة الداخلية في 10 اقتراحات تخص قانون الانتخاب و 6 اقتراحات تخص قانون الجنسية الكويتية على ان تستكمل اللجنة اليوم الاستماع الى آراء جهات اخرى مثل مجلس القضاء الاعلى وادارة الفتوى والتشريع في هذه الاقتراحات. وتوقع عسكر أن تقر اللجنة اليوم تعديلات قانون الجنسية الكويتية أما تعديلات قانون الانتخاب فستأخذ وقتها في الدراسة.

من ناحية اخرى دعا رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي الحكومة الى ان تأخذ على محمل الجد المظاهرات العراقية حول خور عبدالله الكويتي مؤكدا ضرورة رفع درجة الاستعداد في مختلف المناطق واتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة تحسبا لأي طارئ قد يحدث، وحتى لا تتكرر كارثة الغزو الصدامي الغاشم في العام 1990.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان خور عبدالله كويتي وفقا للقرارات والمعاهدات الدولية المعتمدة من الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، والكويت لن تتنازل عن حدودها وسيادتها ونحن من أكثر الدول احتراما للاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وشدد عسكر على ضرورة عقد اجتماع مشترك عاجل للجنتي الداخلة والدفاع والخارجية البرلمانيتين بمجلس الامة ودعوة المسئولين لشرح ابعاد الأزمة وحجم المخاطر التي تهدد الكويت ومعرفة الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية للتعامل مع تلك التطورات الخطيرة.

وأكد عسكر أهمية قيام وزارة الخارجية الكويتية بحملة دبلوماسية خليجية وإقليمية ودولية لحشد الرأي العام الخليجي والعربي والدولي لصالح الحقوق الكويتية الثابتة ومواجهة التهديدات العراقية التي تصدر بين الحين والآخر تجاه الكويت، لافتا الى ضرورة قيام وزارة الخارجية الكويتية بدورها بإبلاغ ما يجري على الحدود الى لأمم المتحدة. لتمارس المنظمة الدولية. وأشار عسكر الى ان التهديدات العراقية حول خور عبد الله الكويتي تتطلب من وزارتي الدفاع والداخلية الاستنفار واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ أمن الحدود وضمان استقرار الكويت وحماية مقدرات الكويتيين.

ولفت عسكر الى ان خور عبد الله كويتي باعتراف مجلس الأمن حيث أصدر قرار رقم وسمي خور عبدالله بهذا الاسم على اسم حاكم الكويت عبدالله الصباح المتوفي عام 1813 ونحن في الكويت نرفض رفضا قاطعا هذه الادعاءات التي تتعارض أيضا مع القرارات الدولية.

عسكر العنزي يترأس اجتماع الداخلية والدفاع

«التشريعية» توصي برفع الحصانة عن الطبطبائي والحربش والمطير في قضية دخول المجلس

الدلال: الحكومة أمام استحقاق استقالة الحمود أو جلسة طرح الثقة ولا يوجد أي مبرر لحل المجلس

سؤال برلماني لوزير الداخلية حول سفينة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني

ربيع سكر

أكد رئيس اللجنة التشريعية النائب محمد الدلال أن اللجنة وافقت أمس على رفع الحصانة عن وليد الطبطبائي وجمعان الحربش ومحمد المطير في قضية دخول المجلس عام 2011 وتابع الدلال: اللجنة أقرت أيضا عددا من المقترحات تتعلق بالمعاقين والتعليم والرعاية السكنية من الناحية القانونية والدستورية.

من ناحية أخرى وعن أزمة طرح الثقة بوزير الاعلام وزير الدولة لشئون الشباب الشيخ سلمان الحمود، قال الدلال: يجب إعطاء فترة كافية للعمل التشريعي وأرى عدم ضرورة تقديم استجوابات حاليا، و من يؤيد تحايل الحكومة على طرح الثقة بوزير الاعلام ومن يؤيد حل المجلس يريد تخريب الحياة البرلمانية والحكومة أمام استحقاق استقالة وزير الاعلام او دخوله جلسة طرح الثقة ولا يوجد اي مبرر لحل المجلس.

من جانب آخر وجه سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قال فيه: نشرت جريدة الراى الكويتية في عددها المنشور بتاريخ 26 يناير 2017 خبرا صحفيا ذكرت فيه أن سفارة جمهورية مصر العربية لدى الكويت أبلغت وزارة الخارجية الكويتية قيام السلطات المصرية بإيقاف سفينة يطلق عليها (عكاز) مملوكة لإحدى الشركات الكويتية وذلك بناء على قرار صادر من محكمة مصرية بإيقاع الحجز التحفظي على السفينة، وقد أوردت جريدة الراى في خبرها المنشور أن هذه السفينة تعود ملكيتها لعدد من المؤسسات الرسمية في جمهورية ايران الإسلامية وبالأخص ارتباط تلك السفينة لشركات لها علاقه بالحرس الثوري الايراني وبأن تلك الشركات تخضع لعقوبات دولية مشددة ؟! وبناءا على ما ذكر. وتابع: يرجى افادتي بالمعلومات والبيانات الرسمية التى وردت لوزارة الداخلية من السلطات المصرية بشأن خبر إيقاف السفينة الكويتية في مصر وأسباب هذا الإيقاف. وافادتي بالإجراءات التي قامت بها وزراة الداخلية داخل وخارج الكويت لمتابعة إيقاف السفينة الكويتية في جمهورية مصر وبالأخص فيما يتعلق بارتباطها بشركات مملوكة رسميا لجهاز الحرس الثورى الايرانى. وافادتى عن اجراءات وزارة الداخلية في حال ثبوت ارتباط ملاك السفينة الموقوفة من الجنسية الكويتية بالحرس الثورى الايرانى. وما هى أوجه التعاون والتنسيق بين وزارة الداخلية ومؤسسة الموانيء من جهة ووزارة التجارة من جهة أخرى فى ضمان عدم قيام شركات كويتية بالتعامل مع أطراف كالحرس الثورى الايرانى وأية أطراف قائم عليها قرارات بالعقوبة وعدم التعامل دوليا.

الدلال يصرح للصحافيين

طباعة «المجلس الوطني للثقافة» كتابا لشخص صهيوني يكفي للإطاحة بوزير الإعلام والحكومة كلها

الطبطبائي: حل المجلس بيد سمو الأمير وحده ونحن نحترم حق سموه

أولويات البنزين والكهرباء و الشرف والامانة في جلسة 28 فبراير الجاري

ربيع سكر

تعليقا على ما يتردد عن قرب حل مجلس الأمة قال النائب د. وليد الطبطبائي: الحل بيد سمو الامير وحده ونحن نحترم حق سموه وهذا يرجع لتقدير سموه وهو دائما على راسنا. وتابع الطبطبائي: استجواب الوزير الحمود كان مستحقا بسبب الايقاف الرياضي وهذا جر محور الاعلام وما فيه من تجاوزات مالية وإدارية والتعاون مع الكيان الصهيوني، واضاف: طباعة «المجلس الوطني للثقافة» لكتاب لشخص صهيوني يعمل في جامعة حيفا وإعطائه فلوس كافي للإطاحة بوزير الاعلام والحكومة كلها. وزاد الطبطبائي: انصح وزير الاعلام وزير الدولة لشئون الشباب الشيخ سلمان الحمود بالاستقالة وصفحته يجب طيها وتدوير الوزير غير دستوري وسبق واعترضت على تدوير سعود الناصر في 1996. وعن ما اثير عن قضية رفع الحصانة عنه، قال الطبطبائي: قضية زوجتي احوال شخصية حول وقوع الرجعة من عدمه لكن هناك من أراد ضربي بسبب استجواب وزير الاعلام، وماذا سيفيد الناس من قضية شخصية بيني وبين زوجتي ستحل بالمحكمة وهناك ادوات رخيصة تستخدم لضرب النواب لمنعهم ممن ممارسة دورهم الرقابي. من ناحية أخرى قال الطبطبائي: تم تحديد مواعيد الجلسات لاقرار الاولويات التشريعية للمجلس الحالي، وتم الاتفاق على 10 اولويات منها 7 أولويات نسعى لاقرارها في جلستي 28 فبراير و 14 مارس وهي البنزين والكهرباء والشرف والامانة والوظائف القيادية والحبس الاحتياطي والتركيبة السكانية وقانون الانتخابات 5 دوائر بصوتين. وتابع الطبطبائي: هناك 3 أولويات متفق عليها وننتظر انجاز اللجان تقاريرها وفقا لقرار المجلس وهي الجنسية وقانون العزل السياسي و الرياضة وسيتم استحقاقها بعد انتهاء مهلة المجلس للجان. واوضح الطبطبائي ان البنزين والكهرباء و الشرف والامانة في جلسة 28 فبراير، أما الوظائف القيادية والحبس الاحتياطي والتركيبة السكانية وقانون الانتخابات 5 دوائر بصوتين ففي جلسة 14 مارس المقبل.

الطبطبائي يصرح للصحافيين

دعا إلى اجتماع نيابي عاجل لدراسة الاستعدادات الأمنية لأي طارئ

الهدية يحمل حكومة وبرلمان العراق مسؤولية المظاهرات المناهضة للكويت

ربيع سكر

حمل النائب محمد الهدية الحكومة العراقية ونواب وسياسيين عراقيين مسئولية اخراج مظاهرات عراقية ضد الكويت حول خور عبد الله الكويتي، وقال الهدية: للأسف بعض السياسيين العراقيين هم من اشعلوا هذه الفتنة وجعلوا الناس البسطاء تخرج بعد ان أوصلوا اليهم فكرة ان خور عبدالله عراقي وكانت شرارتها من النواب العراقيين رغم انه من المفترض ان السياسيين لا يثيرون مثل هذه القضايا بين دول الجوار خاصة أن هذه حدود تم ترسيمها دوليا وهي حق سيادي. واضاف الهدية: ما حدث من تظاهرات عراقية يقع على عاتق الحكومة العراقية وهي من يتحمل المسؤولية.

وعن المطلوب من الحكومة الكويتية قال الهدية: الكويت يجب أن تتعامل بحكمة مع اخذ التدابير والاجراءات اللازمة لحفظ حدودها الدولية وحفظ أمنها ويجب أن توجه رسالة شديدة اللهجة الى الحكومة العراقية أن هؤلاء الناس لم يخرجوا هكذا من أنفسهم بل إما بأوامر من الحكومة العراقية او من السياسيين العراقيين الذين يريدون توتر العلاقات بين البلدين. وتابع: والكويت يجب أن ترد ردا حازما ولا تتجاهل هذه الأمور حتى يعني اصحاب القرار في العراق بأن الدولة الكويتية لها سيادتها وكيانها.

وعن المطلوب من مجلس الأمة قال الهدية: يجب اشراك نواب الامة في مناقشة هذه الاحداث لذلك يجب الإسراع في عقد اجتماع مشترك للجنتي الخارجية والداخلية والدفاع البرلمانيتين ودعوة المسؤولين لدراسة الوضع ومعرفة من هي الاستعدادات الأمنية والسياسية لمواجهة اي حدث طارىء وحتى لا تتكرر مثل هذه الامور الخطيرة والتصرفات غير المسؤولة.

الفضالة يقترح تنظيم العمل بسوق الحيوانات (سوق الحمام)

الفضالة لوزير العدل: ما عدد الأحكام القضائية الصادرة ضد الجهات الحكومية بسبب الأخطاء الإجرائية؟

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالا برلمانيا الى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة قال فيه: نظرا لتزايد عدد الأحكام القضائية التي صدرت بمواجهة الجهات الحكومية بتعويض المدعين عن إلغاء القرارات الإدارية المتخذة بحق العاملين بهذه الجهات إما بسبب التعسف أو بسبب الأخطاء الإجرائية المصاحبة للقرار، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: عدد الأحكام القضائية الصادرة ضد الجهات الحكومية والمتضمنة تعويض مالي بسبب الأخطاء الإجرائية المصاحبة للقرار خلال الفترة من عام 2012 وحتى تاريخ ورود السؤال، مع تزويدي بالمبالغ التي صرفت كتعويض لهذه الأحكام.

من ناحية تقدم الفضالة مع النواب راكان النصف و أحمد نبيل الفضل وعمر الطبطبائي و عبدالوهاب البابطين بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة رقم (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاع الأهلي:

(مادة أولى): يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة رقم (51) من القانون المشار إليه النص التالي: «ويستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها دون خصم المبالغ التي تحملتها هذه الجهة نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء فترة عمله».

وجاء في المذكرة الايضاحية: يستحق العامل في القطاع الأهلي مكافأة عن نهاية مدة خدمته في الجهة التي يعمل بها، إذا انتهت مدة خدمته لأي سبب من الأسباب، الأمر الذي يُلزم هذه الجهات بدفع هذه المكافأة كاملة للعامل دون خصم المبالغ التي يلتزم صاحب العمل بدفعها نظير اشتراك العامل في التأمينات الاجتماعية، والتي يصبح العامل بموجبها مدينا لجهة عمله لا مستحقا للمكافأة التي تُعد حقا مكتسبا له نظير خدمته في هذه الجهة.

الأمر الذي يؤدي إلى بخس حقه، لذا فقد ارتؤي تعديل الفقرة الأخيرة من المادة المشار إليها ليتقاضى العامل مكافأة نهاية خدمته كاملة دون انتقاص أو خصم أو بخس حقه، والتي تنص على أن:

«ويراعى في ذلك أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أن يلتزم صاحب العمل بدفع صافي الفرق بين المبالغ التي تحملها نظير اشتراك العامل في التأمينات الإجتماعية والمبالغ المستحقة عن مكافأة نهاية الخدمة».

وتقدم الفضالة باقتراح برغبة قال فيه: نظرا لسوء الأوضاع البيئة الموجودة بسوق الحيوانات (سوق الحمام)، وبما أنه لا يوجد أي إهتمام بالحيوانات وهذا الشيء جعل الحيوانات مريضه وبأمراضها ينتشر الوباء وقد يصل إلى أفراد المجتمع، وأيضا من الواجب الإنساني والديني الإهتمام بالحيوانات وهذا الشيء غير متوفر بهذا السوق حيث أن التاجر لا يوفر البيئة المناسبة للحيوانات فبعض الحيوانات لها بيئة مخصصه وأدوات محدده من إضاءات كأشعة الشمس وتوفير الدفء وغيرها، وأغلب التجار لا يوفرون المعايير المتطلبة والمناخ المناسب لهذا الشيء، وعند مرض الحيوانات يتم إلقائها بجوار حاويات القمامة خارج السوق حتى تنفق، لذلك يجب تنظيم العملية أسوة باقي الدول الأخرى المتحضرة. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تنظيم العمل بسوق الحيوانات (سوق الحمام) لتلافي خطورة وعواقب نفوق الحيوانات والطيور، على أن يراعي في ذلك الآتي: 1) تفعيل دور البلدية بمراقبة السوق ونظافته ورفع قيمة الغرامات المالية ورفع العقوبة حتى تصل إلى سحب الرخصة من المخالف. 2) إنشاء لجنة متخصصة من أصحاب الاختصاص لوضع المعايير للبيئة المناسبة في كل محل حسب نوع الحيوانات المراد بيعها على سبيل المثال الزواحف (السلاحف)... وغيرها، والتي تحتاج إلى إضاءة معينه يجب أن تتوفر في المحل وأيضا درجة حرارة المياه ودفئ المحل وغيره. 3) أن تُمنح هذه اللجنة صلاحيات واسعه لمتابعة استمرار تطبيق هذه المعايير ومراقبة السوق بشكل دوري وأن تقوم بتحديد العقوبات والغرامات على أصحاب المحلات ومراقبة الأشخاص العاديين لبيع حيواناتهم في عطلة نهاية الأسبوع. 4) ضرورة إهتمام الدولة بالمبنى حيث انه يحتاج الى ترتيبات وتعديلات إنشائية. 5) أن تتكفل الدولة بإنشاء مستشفى بيطري تتوفر فيه جميع المعايير الاساسية من أجهزة وأطباء متخصصين في مختلف أنواع الحيوانات ولا يكون طبيب عام لجميع الحيوانات فهم يختلفون بالرعاية الطبية حسب النوع، إن كانت الحيوانات من الثدييات أو الزواحف أو البرمائيات أو غيره، وتكون رسوم الإستشارة في متناول الجميع بما لا تتجاوز قيمتها الـ (5 دينار كويتي) للدخول على الطبيب ولا تكون الرسوم على عدد الحيوانات فمنهم من يملك أكثر من حيوان ويكون قد انتشر المرض بينهم فيصعب على المربي دفع رسوم لعدد 20 طائر على سبيل المثال فتكون العملية مكلفه ولن يهتم بهم.